

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والنوعية المؤسسية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة  
قياسية 1990-2017

**The Impact of Foreign Direct Investment and Institutional Quality on  
Algeria's Economic Growth - econometric study: 1990-2017**

خالد بن مكرلوف<sup>1</sup>، إيمان سنوسي أول<sup>2</sup>

<sup>1</sup>أستاذ بحث، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية

benmakrelouf\_khaled@yahoo.com

<sup>2</sup> طالبة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان snouce1313@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/12/23 تاريخ القبول: 2020/01/12 تاريخ النشر: 2020/01/31

**الملخص:**

تهدف الورقة إلى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، أخذاً بعين الاعتبار الشرط المؤسسي، للفترة الممتدة من (1990-2017). حيث استعمل في التقدير تقنية العزوم المعممة (GMM) التي اقترحها (Blundell and Bond, 1998). أظهرت نتائج الدراسة العلاقة الايجابية والمعنوية للاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، لكن من جهة أخرى ثبت ضعف الجودة المؤسسية في الجزائر، خاصة النوعية البيروقراطية والاستقرار الحكومي التي من المفروض أن تعزز الآثار الايجابية للاستثمار على النمو الاقتصادي. هذه النتائج لها انعكاسات مهمة على تسلسل السياسة التنموية والإصلاحات من أجل الاستفادة من النمو بقيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين جودة المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤسسات، النمو الاقتصادي، طريقة العزوم المعممة.

تصنيف JEL: O43, F21

**Abstract:**

This paper aims to study the impact of foreign direct investment (FDI) on economic growth in Algeria, taking into account the institutional requirement for the period 1990-2017. The GMM proposed by (Blundell and Bond, 1998) was used in the estimate. The results show the positive and significance of FDI and the openness of trade to economic growth, but on the other hand proved the lack of institutional quality in Algeria, especially the bureaucratic quality and government stability that should enhance the positive effects of investment on economic growth. These results have important implications for the sequencing of development policies.

**Keywords:** foreign direct investment, institutions, economic growth, generalized method of moments (GMM)

**JEL Classification Codes :** F21, O43.

**1. المقدمة:**

أدت العولمة إلى زيادة انفتاح اقتصاديات العالم على التجارة الخارجية والاستثمار، حيث كان الاستثمار الأجنبي المباشر أهم سمات الانفتاح، باعتباره حافزا مهما لتحقيق مكاسب الإنتاجية واستقبال تقنيات ومعارف جديدة قصد تنمية رأس المال البشري، فضلا عن نقل التكنولوجيا الذي تشير إليه معظم الأدبيات بالآثار الغير مباشرة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر بمصطلح (Spillovers Effects). يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور حيوي في زيادة النمو الاقتصادي من خلال الإيرادات الضريبية والعملية الأجنبية، والثغرات الائتمانية في الاقتصاديات النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية (Quazi, Smith, 1997, 2007). يعتبر الدعم النظري لمثل هذه السياسات هو المقدمة لنموذج النمو الداخلي الذي يشير إلى امتداد مباشر لـ (FDI)<sup>(1)</sup> للشركات المحلية وأثر ايجابي على الإنتاجية والنمو (Helpman and Grossman, 1991)، تؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الحدود إلى كمية هائلة من الطاقة. حيث أكدت الدراسات النظرية على وجود أثر ايجابي للاستثمار

الأجنبي على النمو الاقتصادي، في حين لازالت الدراسات التجريبية تنتج نتائج متضاربة ومختلطة في هذا الأثر (Gorg and Greenaway, 2004)<sup>(2)</sup>، وهذا ما أكده (Bruno and Campos, 2013) اللذان قاما بدراسة وصفية لـ 1102 دراسة خاصة بتأثير (FDI) على النمو الاقتصادي، حيث بينت النتائج أن 44% من الأوراق البحثية أكدت على تأثير ايجابي وهام لـ (FDI) على (GDP)، و44% الأخرى نتجت على أن هذا التأثير ضعيف، بينما 12% منها أفادت على التأثير السلبي بينهما. أمام تزايد أهمية الاستثمارات الأجنبية وسعي الدول النامية خاصة لاستقطابها، لا بد أن توفر لها مناخ يتلاءم بخصوصيتها. في هذا الصدد اهتم جانب آخر من الأدبيات حول تأثير الجودة المؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أكد (North, 1990) أن الجودة المؤسسية هي أهم عامل لتحفيز النمو الاقتصادي، أي من شأنها وضع حد لعدم اليقين المتعلق بالتبادل. تعد النظرية القائلة بأن المشكلات الاقتصادية في الدول النامية تكون بسبب رداءة نوعية المؤسسات وهو أمر شائع بين الباحثين. كما تزيد المؤسسات الضعيفة من تعميق فجوة عدم اليقين التي يصحب معها زيادة كبيرة في تكاليف الإنتاج (Cuevro, 2006)<sup>(3)</sup>. كما وصفت بعض الأدبيات أن المتغيرات المؤسسية، وتحديدًا الفساد السياسي، وحماية حقوق الملكية من المحددات الهامة للشركات متعددة الجنسيات وتدفع الاستثمار (Henisz, 1998). على ضوء ما سبق تهدف هذه الورقة إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في وجود شرط المؤسسات. حيث سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تحرير الاقتصاد وفق برامج وإصلاحات من بينها الاهتمام بالإطار المؤسسي الذي من شأنه يتم تعزيز الاستثمار والتنمية الاقتصادية. كما نحاول الإجابة على ما هو أثر الإطار المؤسسي والاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وللإجابة على هذا السؤال تم تقسيم البحث إلى قسمين، إطار نظري خاص بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإطار المؤسسي والنمو الاقتصادي، بالإضافة للأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع، أما القسم الثاني خصص لدراسة مختلف المؤشرات محل الدراسة على الجزائر اختتامًا بتقدير العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

## 2.المراجعة الأدبية:

منذ تسعينيات القرن الماضي اجتمعت الأدبيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي بشكل عميق من خلال لفت الانتباه إلى جودة المؤسسات، كعامل توضيحي للاختلاف الحاصل في معدلات النمو الاقتصادي في البلدان. ولد هذا التيار مع أعمال (Veblen, 1890) صاحب الفكر المؤسسي. حيث أن كل من الفكر المؤسسي القديم والحديث يعتمدان على برنامج البحث الذي يقوم على أهداف محددة ودقيقة أين تكون المؤسسية نواة البحث. وتعتبر المؤسسية الأمريكية أول تيار يدرج هذا المفهوم كفئة حاسمة لتحليل النمو الاقتصادي. ليلها بعدها أبحاث (Commons) بمبدأ التحليل المشترك للحياة الاقتصادية والمؤسسات التي تكيف الحياة في المجتمع، كما يركز أيضا على تطور النظام والعامل الاجتماعي بدمج كل من الابتكار، التكنولوجيا، تضارب المصالح، النفوذ والقوة، في الحياة الاقتصادية. أما بالنسبة لـ (North) يعرف المؤسسية على أنها قواعد اللعبة في المجتمع التي من خلالها يقوم الأفراد بتعاملهم مع الآخرين، بحيث تتضمن القواعد الرسمية متمثلة في (الدستور والقانون)، والغير الرسمية (العادات والتقاليد)، وكذلك الأجهزة المعدة لتنفيذ هذه القواعد. كما يعتبر هذا الأخير أن المؤسسات الجيدة والموثوق بها هي التي توفر بيئة أعمال سليمة تتسم بارتفاع درجة من الحماية المدنية وكذا حقوق الملكية، وارتفاع مستويات الحرية الاقتصادية والسياسية، وانخفاض في معدلات الفساد وتكاليف ممارسة الأعمال، التي بدورها تشجع العملاء الاقتصاديين المحليين والأجانب لزيادة الاستثمار في الأنشطة ذات القيمة المضافة وهذا ما يزيد من مستويات الإنتاجية وبالتالي ارتفاع معدلات الدخل الأمر الذي ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي. كما ذكر (Kaufman) في هذا الاتجاه أن "الحكم الجيد هو المفتاح ما لم تحدث تحسينات في الصوت والمسائلة والحد من الفساد، لا يكون للإصلاحات الأخرى سوى تأثير محدود، حيث يبين مدى أهمية الإصلاحات المؤسسية لمتانة الإصلاحات الاقتصادية. حيث تعتبر المؤسسات مهمة للنمو الاقتصادي وهذا بتأثيرها الايجابي من خلال الحوافز المقدمة للأعوان الاقتصاديين، فهي تؤثر في الاستثمار ورأس المال البشري والمادي، التكنولوجيا وتنظيم الإنتاج، وعلى الرغم من أن الثقافة والموقع الجغرافي عاملان مهمان للنمو، إلا أن الاختلاف في نوعية المؤسسات الاقتصادية يعتبر أهم عامل لتفسير الفروقات في النمو والرخاء عبر العالم. كما خلص أيضا صندوق النقد الدولي (FMI, 2003) أن الدور الذي تلعبه المؤسسات في تحقيق النتائج الاقتصادية

يتلخص في كل من حماية حقوق الملكية، والحقوق المدنية، الحرية الاقتصادية والسياسية وانخفاض في مستويات الفساد التي بدورها ترافق الازدهار الاقتصادي. في حين رأي (Acemoglu and Robinson, 2012) أن المؤسسات السياسية والاقتصادية هي الأساس والنجاح الاقتصادي، ودرجة هياكل الحوافز، والعلاقة بين الدولة والسوق هو العامل المحدد الرئيسي لأداء النمو في البلدان. كما أكد (Wilson, 2016)<sup>(4)</sup> أن الحوكمة المؤسسية لها تأثير مباشر وكبير على النمو الاقتصادي، وذلك بعد دراسته للعلاقة السببية بين الحوكمة والنمو الاقتصادي على مستوى مقاطعات صينية، خلال فترة ما بعد الإصلاح.

اهتم جانب آخر من الأدبيات بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر الذي يلعب بدوره العامل المحفز للنمو الاقتصادي في البلدان المضيفة، حيث أثبتت العديد من الأعمال مثل (Baldwin and al, 2000), (Berthelemy and Demurger, 2000), (Borensztein and al, 1998) (2005) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقدم مساهمة كبيرة في زيادة رصيد المعرفة وبالتالي زيادة في معدل النمو. حيث ركز الفكر الكلاسيكي لكل من (Domar, Harrod)، على أن معدل النمو يتحدد وفق التقدم التكنولوجي، إلا أنه لم يتم توضيح الألية التي من خلالها يتم تأثير التقدم التكنولوجي المصاحب للاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك حاول الفكر الحديث علاج القصور في الفكر الكلاسيكي، إذ اهتم بالدور الهام الذي يقوم به (FDI) في التأثير على النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالمزايا المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر التي تؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي، المتمثلة في التكنولوجيا الحديثة، وكفاءة رأس المال البشري، باعتباره العنصر القاطع في عملية النمو. حيث توسع هذا الفكر ليشمل مجالات أخرى. كما قامت النماذج النيوكلاسيكية بدراسة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في ظل افتراض أسواق حرة تتسم بالمنافسة الكاملة، وتوفر المعلومات وقابلية انتقال رأس المال بين مختلف الدول، وعلى هذا الأساس اهتمت تلك النماذج بالبحث في العوامل المسببة للنمو الاقتصادي.

في هذا الصدد يعتبر نموذج (Sollow) للنمو الاقتصادي إسهاما كبيرا باعتباره امتداد لنماذج هارود و دومر عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمل)، ومتغير مستقل ثالث هو المستوي

التكنولوجي. أما النمو الاقتصادي في المدى الطويل يكون مستقر في حالة نمو عوامل الإنتاج بمعدل ثابت حيث سمي بالمنهج المحاسبي للنمو عن طريق توظيف عنصر (FDI) في دالة الإنتاج.<sup>(5)</sup>

أما التحليل الكينيزي (J.M.Keynes) اعتمد على دراسة التوازنات في المدى القصير، فقد اهتم بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الكلب الفعال. في حين يعتبر أن المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي هو الاستثمار، الذي من خلاله يوسع الطاقة الإنتاجية ورفع معدلات النمو في المدى الطويل، مفسرا بالعلاقة التالية: التغير في الدخل = المضاعف \* زيادة الاستثمار.

أما التفسير الحديث للعلاقة بين (FDI) والنمو الاقتصادي في الثمانينات من القرن العشرين، اعتمد على تحديد المصدر الأساسي لعملية النمو الاقتصادي ما عرف أيضا بأدبيات النمو الداخلي، التي قامت على إبراز أهمية كل من رأس المال البشري (Lucas, 1988)، حيث يعتبره المحدد الأساسي للنمو من خلال التراكم الذي يعتمد على التدريب والتأهيل للأفراد. وكذا البحث والتطوير، ورأس المال المادي (Romer, 1986, 1990) باعتبارهما عناصر حاسمة في عملية النمو الاقتصادي، وأيضا دراسة علاقة (FDI) بعوائد التقدم التكنولوجي ورأس المال المحلي (Barro, 1990)، الذي يفسر عملية النمو الاقتصادي.<sup>(6)</sup>

### 3. الدراسات السابقة:

قام العديد من الباحثين بتسليط الضوء على موضوع الجودة المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، في هذا الجزء سيتم عرض بعض الدراسات السابقة منها دراسة (Maya Vijayaraghavan and William A.Ward, 2001)<sup>(7)</sup> التي تبحث عن العلاقة بين الهياكل الأساسية للمؤسسية ومعدلات النمو الاقتصادي لـ 43 دولة ذات الدخل المرتفع والمصدرة للنفط خلال الفترة 1975-1990. وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية أظهرت النتائج أن لكل من الدخل الأولي والقوى العاملة أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، في حين ظهر الاستثمار، الموارد البشرية وصادرات المحروقات بأثر إيجابي على النمو الاقتصادي أما بالنسبة للمتغيرات المؤسسية فيعتبر أمن حقوق الملكية وحجم الحكومة من أهم العوامل المؤسسية التي تفسر التغيرات في معدلات النمو الاقتصادي. كما حاول (Cristina, Jude and Grégory, Levieuge, 2013)<sup>(8)</sup> البحث في تأثير الاستثمار

الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، متضمن شرط الجودة المؤسساتية للبلدان المضيفة، فقاما باختبار الفرضية على 94 دولة نامية خلال الفترة 1984-2009. وذلك باستعمال (PSTR)<sup>(9)</sup>، أكدت النتائج على وجود علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي لكن عند عتبة معينة للجودة المؤسساتية، وأكد على ضرورة أن يسبق تحدي إصلاح الإطار المؤسسي سياسات جذب الاستثمار في البلدان النامية. وفي هذا الاتجاه أشار كل من (Chali Nondo and al, 2016)<sup>(10)</sup>، على تأثير الجودة المؤسساتية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 45 دولة جنوب إفريقيا، خلال الفترة 1996-2007. باستعمال (Fixed effect) أظهرت النتائج عدم وجود دلالة إحصائية بين الجودة المؤسسية و(FDI) في هذه الدول. حيث اعتبروها مقنعة وغير مفاجئة نظرا لتحصل هذه الدول على نقاط ضعيفة التصنيف بالنسبة للجودة المؤسساتية. أثبتت دراسة (Daudi Omg and al, 2016)<sup>(11)</sup> لاستقصاء تأثير (FDI) على النمو الاقتصادي لكينيا، من أجل تحديد تأثير الجودة المؤسساتية على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وذلك للفترة 1979-2013 وتوصلت النتائج على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل مباشر والجودة المؤسساتية لها تأثير يعزز النمو على (FDI). كما ركزت كينيا على تحقيق نمو اقتصادي بانتهاجها سياسات مختلفة لاستهداف التدفقات الأجنبية. كما اهتم نوع آخر من الأدبيات إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي نجد من بينها دراسة (Abdouli and Hammami, 2015)<sup>(12)</sup> في قياس اثر تدفقات (FDI)، النوعية البيئية، ومخزون رأس المال على النمو الاقتصادي في 17 دولة في منطقة (MENA)<sup>(13)</sup> ما بين 1990-2012. بينت نتائج الدراسة أن الزيادة في تدفقات (FDI) ومخزون رأس المال يعزز النمو الاقتصادي، في حين تؤثر البيئة المؤسساتية بشكل سلبي على النمو الاقتصادي. فيما هدفت ورقة (Nayef and Huda, 2017)<sup>(14)</sup> إلى معرفة العوائق المؤسساتية في المنطقة العربية، التي من شأنها كبح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا تسليط الضوء على التكنولوجيا المرفقة لها. كما اعتمد في التحليل على نماذج النمو الداخلي الكلي وأيضا الشركات العاملة في القطاع الجزئي. كشفت النتائج على وجود علاقة ايجابية بين تحسين العوامل المؤسساتية والاستثمارات الأجنبية المحتملة وذات دلالة معنوية في بعض الدول. كما أكدت الدراسة على سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز القدرة الاستيعابية، وتحسين نظام المعلومات للحد من الفساد. من جهة أخرى قام الباحثان

(G.Mahik and M.Chowd, 2017)<sup>(15)</sup> بدراسة تأثير النوعية المؤسسية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في 156 دولة. بينت النتائج باستعمال طريقة (OLS and Fixed Effect) أن مؤشر الفساد يخفض من تدفقات (FDI)، في حين مؤشرات الديمقراطية، والاستقرار السياسي، القانون وحرية الملكية، لهم اثر ايجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي، في هذا الصدد يجب التركيز على سياسة تحسين الجودة المؤسسية لجذب (FDI) والتركيز على تنمية رأس المال البشري باعتباره عامل محفز على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. حثت دراسة (Mihaela Peres and al, 2018)<sup>(16)</sup> في تأثير الجودة المؤسسية على (FDI)، وذلك من خلال تصنيف البلدان محل الدراسة، إلى بلدان متقدمة ونامية، تم قياس الجودة المؤسسية من خلال بعض المؤشرات منها السيطرة على الفساد وسيادة القانون. من بين النتائج المتوصل إليها أن الجودة المؤسسية تؤثر بشكل ايجابي وكبير على (FDI) في الدول المتقدمة، في حين كان هذا التأثير ضئيل في البلدان النامية بسبب ضعف بنية المؤسسات. دعمت هذه النتائج بقوة أهمية حوكمة المؤسسات كنقطة أساسية لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### 4.الدراسة التطبيقية:

تم تقسيم الدراسة التطبيقية إلى قسمين قسم نظري اهتم بتحليل الوضعية الاقتصادية للجزائر عن طريق دراسة أهم المؤشرات في حين القسم الثاني تمثل في التحليل القياسي لدراسة العلاقة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنوعية المؤسسية على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية العزوم المعممة (GMM).

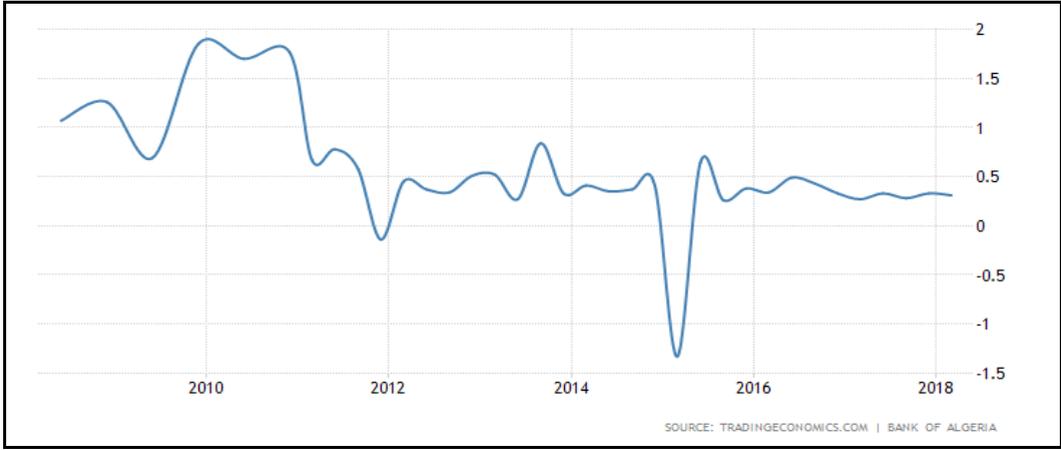
#### 1.4.تحليل الوضعية الاقتصادية في الجزائر:

##### أ- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

عرف الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال عدة تقلبات وتطورات تراوحت بين الركود والانتعاش، أين مر الاقتصاد الوطني بالنظام الاشتراكي كمحاولة لإصلاح الاقتصاد الجزائري، ونتيجة فشل هذا النظام تحول إلى اقتصاد السوق الذي تم من خلاله تبني برامج التصحيح الهيكلي منتصف التسعينات، من خلال اتفاقية الجزائر مع صندوق النقد الدولي بغية إنعاش وتحسين مؤشرات

الاقتصاد الكلي في ظل تحسن أسعار النفط. تلتها مجموعة من المخططات الإصلاحية للنهوض بالاقتصاد وتهيئة المناخ المناسب لجذب رؤوس الأموال وكذا تحرير التجارة قصد الالتحاق بالمنظمة العالمية للتجارة وتنوع الصادرات خارج المحروقات. كما عرف عقد التسعينات تزايدا مستمرا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، حيث تنافست مختلف الدول المتقدمة منها والنامية على جذب أعلى نسبة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما أشارت الإحصائيات إلى أن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفعت من 202 مليار دولار عام 1990 إلى 1271 مليار دولار سنة 2000، ما يعني أن هذا التدفق تزايد إلى 6 أضعاف خلال هذه الفترة. وهذا ما يؤكد أهمية هذه التدفقات الرأسمالية، وبعد قانون الاستثمار سنة 2001 الذي أعطى الكثير من الامتيازات للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب الذي نتج عنه استحداث هيئات خاصة مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والمجلس الوطني للاستثمار. حيث جنت هذه الإصلاحات ثمارها من خلال الذروة المحققة 2009 للاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 1850 مليار دولار. لينخفض بعدها نتيجة الأزمة المالية العالمية التي أثرت بصفة غير مباشرة على الاقتصاد الوطني ليلها أيضا انخفاض حاد في أسعار المحروقات منتصف سنة 2014 الذي أثر بصفة كبيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للاستثمارات الأجنبية في الجزائر وهذا ما يفسر التدفقات السلبية التي شاهدها الربع الأول من سنة 2015 بقيمة (578.31) مليون دولار. في حين بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر أي صافي التدفقات الداخلة في الجزائر 1637.3 مليار دولار في نهاية عام 2016 ، وفقا لمجموعة مؤشرات التنمية للبنك الدولي، حيث ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بمقدار 0.31 مليار دولار في الربع الأول من عام 2018. وبصفة عامة بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 0.61 مليار دولار في الفترة 2001-2018، كما هو موضح في الشكل الآتي:

## الشكل رقم (01): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة: 2010-2018



المصدر: <https://tradingeconomics.com/algeria>

ومن المتوقع أن يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أي صافي التدفقات نحو 0.36 مليار دولار في عام 2020 وفقا للنماذج الاقتصادية المعتمدة.

ب- تقييم المناخ الاستثماري (الإطار المؤسسي):

مؤشر الشفافية:

تأسست منظمة الشفافية الدولية عام 1993 في برلين، حيث تصدر سنويا "مؤشر مدركات الفساد". ويلاحظ أنه على الرغم من استخدام المؤشر لترتيب الدول على سلم الشفافية، إلا أن القيمة الرقمية تعتبر أهم بكثير في الدلالة على مستوى الفساد المدرك. تتراوح قيمة المؤشر من 0 إلى 10 نقاط، حيث كلما اقتربت النقطة من 10 كلما كان البلد نظيفا من الفساد والعكس صحيح.<sup>(17)</sup> في عام 2018 حدد المؤشر أن أكثر من ثلثي الدول تحصل على أقل من 50، بمتوسط درجة 43. ولسوء الحظ، بالمقارنة مع السنوات الأخيرة، فإن هذا الأداء الضعيف ليس جيدا. كما توضح المعلومات المتاحة أن المؤشر مرتفع نسبيا من ذلك السائد على مستوى العالم، مما يعني تفشي الفساد أعلى من المتوسط. حيث احتلت الجزائر مرتبة 112 من بين 180 دولة. ما يعني تفشي الفساد الراجع لعدم اليقين السياسي، و الجدول التالي يبين وضعية الجزائر ضمن المؤشر.

## الجدول رقم (01): وضعية الجزائر ضمن مؤشر الفساد لسنتي 2016 و2017

Country	ISO3	Region	CPI score 2017	Standard error 2017	Source 2017	CPI score 2016	Standard error 2016	Source 2016
Algeria	DZA	MENA	33	2.32	06	34	2.94	06

المصدر: الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للشفافية [www.transparency.org](http://www.transparency.org)

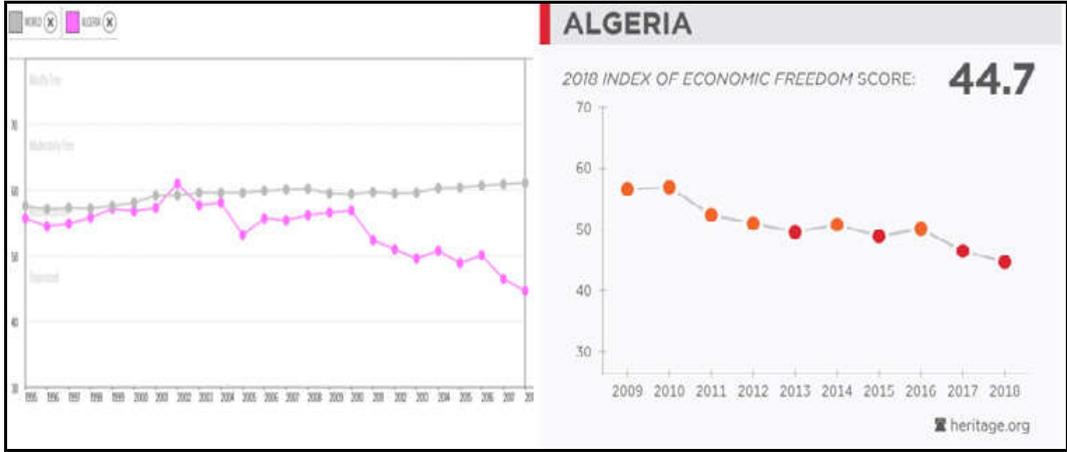
## - مؤشر سهولة أداء الأعمال:

احتلت الجزائر المرتبة 157 من بين 190 اقتصادا في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، وفقا لآخر التقييمات السنوية للبنك الدولي، والذي يعتبر من العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للاستثمار الأجنبي. وتحسنت درجة الجزائر إلى 157 في عام 2018 من 166 في عام 2017. وبلغ متوسط معدل ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 151.09 من عام 2008 حتى عام 2018، حيث وصل إلى 166 نقطة في عام 2017 وسجل رقم قياسي قدره 134 عام 2008. ما يسمح لتعزيز الثقة لدى المستثمرين وزيادة الفرص التنافسية على توفير مناخ ملائم للأعمال والاستثمار.

## - مؤشر الحرية الاقتصادية:

يوثق مؤشر الحرية الاقتصادية العلاقة الايجابية بين الحرية الاقتصادية ومجموعة متنوعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، حيث يرتبط هذا المؤشر ارتباطا وثيقا بالمجتمعات أكثر صحة، وبيئات أنظف، وثروة أكبر للفرد، وتنمية بشرية، حيث يقاس على أساس 12 من العوامل الكمية والنوعية. وفي الشكل الآتي ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية.

## الشكل رقم (02): مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر لسنة 2018



## المصدر: Index of economic freedom, 2018

تبلغ درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر 44.7، وقد انخفضت النتيجة الإجمالية بـ 1.8 نقطة بسبب الانخفاض الكبير في حقوق الملكية وحرية الاستثمار التي لم يقابلها تحسن في حرية العمل، والفعالية القضائية، والحرية النقدية، كما أن درجتها الإجمالية أقل بكثير من المعدلات الإقليمية والعالمية كما هو مبين في الشكل. من خلال هذه المعطيات يمكننا استنتاج أن الدولة لازالت تهيمن على اقتصاد الجزائر، من خلال نموذج التنمية الاشتراكية الذي انتهجته بعد الاستقلال. أما في السنوات الأخيرة، وعند الانتقال إلى اقتصاد السوق أحرزت الحكومة تقدما ضئيلا في تحسين الإدارة المالية، وأوقفت خصخصة الصناعات المملوكة للدولة، وقيدت الواردات والمشاركة الأجنبية في اقتصادها. هذه السياسات وغيرها من أوجه الضعف المؤسسية، مقترنة بعدم اليقين السياسي المستمر، وتواصل تفويض آفاق التنمية الاقتصادية المستدامة طويلة الأجل.

## مؤشر ضمان جاذبية الاستثمارات:

يوضح تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية وضعية الجزائر بين الدول العربية وأيضا المتوسط العالمي للمؤشرات الفرعية للاستثمار الأجنبي المباشر. من خلال الشكل يمكن رصد نقاط الضعف في جذب الاستثمار الأجنبي منها مؤشر حجم السوق وسهولة النفاذ إليه بفعل البيروقراطية والطابع القانوني للبلد، أيضا تسجيل انخفاض كبير في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية وذلك راجع

لعدم كفاءة الجهاز المصرفي وكذا سوق رأس المال حيث تعرف الجزائر تأخر ملحوظ في عصره النظام المصرفي حتى يتلاءم مع متطلبات الكفاءة والتكنولوجيا الحديثة. عموما وضعية الجزائر مقارنة بالدول العربية والمتوسط العالمي ليست بالسيئة يعني لا يوجد فوارق كبيرة بينهم. لكن عليها مضاعفة الجهود والسياسات حتى تحقق المستوى المطلوب.

الشكل رقم (03): أداء المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار 2018

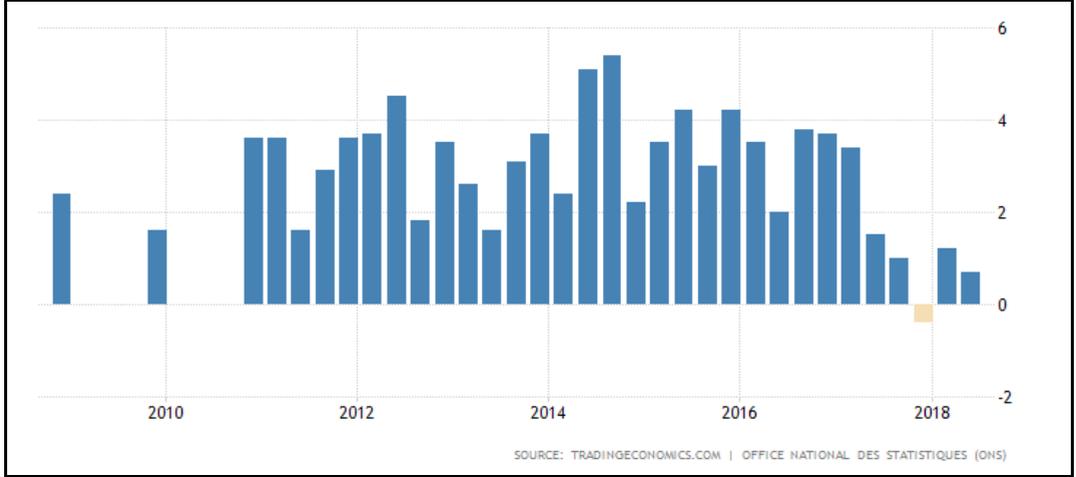


المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات 2018.

ت- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر:

زاد الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بنسبة 0.7% في الربع الثاني من عام 2018 مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 3.08% من عام 2001 حتى عام 2018، كما بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق عند 6.70% في الربع الرابع من عام 2003 وسجل أدنى مستوى قياسي عند - 0.40% في الربع الرابع من عام 2017، ومن المتوقع أن ينمو معدل النمو السنوي نحو 4% في عام 2020.

## الشكل رقم (04): نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2018



## 2.4. الدراسة القياسية:

سنحاول من خلال هذا الجزء دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والإطار المؤسسي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وكذا أثر التفاعل بينهما على النمو الاقتصادي.

## أ- البيانات:

تم جمع البيانات المستعملة في الدراسة من قاعدة البيانات لمنظمة (UNCTED)، وكذا البنك الدولي لدراسة الإشكالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

## ب- المؤشرات المستعملة:

- الاستثمار الأجنبي المباشر FDI: يقاس من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بالدولار الأمريكي.

- النمو الاقتصادي RGDP: يمثل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة، سيتم إدراج بعض المتغيرات المفسرة الأخرى للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي المتمثلة في:

- الانفتاح التجاري Trade Openness: حيث اتفقت معظم الأدبيات على أهمية الانفتاح على التجارة الدولية في النمو الاقتصادي، الذي يقاس بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويرمز له بـ Trade.
  - التضخم Inflation: يعبر هذا المؤشر عن استقرار الاقتصاد الكلي، ومن أجل ذلك نستعمل معدل التضخم السنوي المقاس بالمستوى العام لأسعار الاستهلاك. ويرمز له بـ INF.
  - الائتمان الخاص Private credit: المقصود به قيمة الائتمان الممنوح من قبل الوسطاء الماليين إلى القطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويرمز له بـ Credit.
- أما من أجل قياس النوعية المؤسساتية سنعتمد على 5 مؤشرات للمخاطر السياسية الصادرة عن الدليل الدولي للمخاطر القطرية وهي:
- الاستقرار الحكومي Government Stability: يستند هذا المؤشر إلى تقييم كل من قدرة الحكومة على تنفيذ برامجها المسطرة، وقدرتها على البقاء في الحكم، والذي بدوره يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية (الوحدة الحكومية، القوة التشريعية، والدعم الشعبي)، تنحصر كل واحدة منها بين (0 و4)، أما القيمة الكلية فهي محصورة بين (0 و12). بحيث يعبر 0 عن نقطة مخاطر جد عالية. ويرمز له بـ Govst.
  - الملف الاستثماري Investment Profile: قيمته بين (0 و12)، يقيس العوامل التي تؤثر على مخاطر الاستثمار والتي لا تغطيها مكونات المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية الأخرى. مجموع من ثلاث عناصر فرعية (قابلية الجدوى للعقد، نزع الملكية، إعادة الأرباح إلى الوطن، وتأخر الدفع). ويرمز له بـ Invpro.
  - النوعية البيروقراطية Bureaucracy Quality: بحيث تعتبر القوة المؤسساتية ونوعية البيروقراطية هي امتصاص للصدمات التي تميل إلى التقليل من التشنجات السياسية عندما تتغير الحكومات. لهذا يتم إعطاء نقاط عالية في البلدان التي تكون فيها البيروقراطية قوية لتحكم دون تغييرات جذرية في السياسة أو القطاع الحكومي. حيث تكون البيروقراطية

مستقلة نوعاً ما عن الضغط السياسي، والعكس بالنسبة للدول التي تفتقر إلى تأثير تجسيد بيروقراطية قوية. ويرمز لها بـ **Bure**.

- الفساد **Corruption**: يأخذ هذا المؤشر قيم تتراوح بين (0 و6) حيث تشير القيم المنخفضة إلى إمكانية تلقي المسؤولين الحكوميين مبالغ غير قانونية (رشاوى) مرتبطة بتراخيص الاستيراد والتصدير، الرقابة على الصرف، تقييم الضرائب، القروض. ويرمز له بـ **Corr**.
- القانون والنظام **Law and order**: يأخذ هذا المؤشر قيم بين (0 و6)، حيث يتكون هذا المؤشر من عنصرين يقاس كل واحد على حدا من 0 إلى 3، يقاس عنصر القانون بقوة ونزاهة النظام القانوني، أما عنصر النظام فيقاس بتقيد المواطنين واحترامهم للقانون، كما تشير القيم العالية منه إلى وجود مؤسسات سياسية سليمة، نظام محاسبي قوي، إحكام لتنظيم تعاقب السلطة. ويرمز له بـ **Law**.

ت-طريقة التقدير:

$$y_{it} = \beta FDI_{it} + \gamma X_{it} + \mu_i + \varepsilon_{i,t} \dots (01)$$

$$i=1, \dots, n, \quad t=1, \dots, T$$

حيث:

- ✓  $y_{it}$ : تشير إلى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الدولة  $i$  خلال فترة زمنية محددة والذي يقيس النمو الاقتصادي.
- ✓  $FDI_{it}$ : يمثل معدل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول.
- ✓  $X_{it}$ : تمثل مجموعة من المتغيرات الأخرى المفسرة للنمو **control variables**.
- ✓  $\mu_i$ : تمثل آثار التحديد أو الأثر الخاص المتعلقة بعدم تجانس العينة.
- ✓  $\varepsilon_{it}$ : يمثل حد الخطأ.
- ✓  $\alpha, \beta, \gamma$ : تمثل معاملات النموذج المراد تقديرها.

وأفضل طريقة من أجل تقدير هذا النوع من النماذج هي تقنية العزوم المعممة (GMM) التي تعتمد على افتراض أن حد الخطأ لا يتسم بارتباط تسلسلي وعلى صحة (جودة) الأدوات (the validity)

(of instruments). لمعالجة هذه المسائل نستخدم اختبارين تم اقتراحهما من قبل (Arellano and Bond, 1991)، (Arellano and Bover, 1995) و (Blundell and Bond, 1998)، حيث أن عدم رفض الفرضيات العدمية لكلا الاختبارين يعطي دعم لنموذجنا:

ث-منهجية الدراسة:

سنقوم بتقدير نموذجين، حيث سنختبر من خلال النموذج الأول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو، وذلك من خلال تقدير المعادلة (01). أما في المرحلة الثانية فنقوم باختبار ما إذا كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يعتمد على الإطار المؤسسي حيث سنقوم بإدخال حد التفاعل بين النوعية المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر (FD\*INST) للمعادلة (01) بحيث تصبح كما يلي:

$$y_{it} = \beta_0 FDI_{it} + \beta_1 (FDI * INST_{it}) + \gamma X_{it} + \mu_i + \varepsilon_{it} \dots (02)$$

$$i = 1, \dots, n \text{ and } t = 1, \dots, T_i$$

حيث أن INST يمثل المتغير الشرطي والمتمثل في مؤشر الإطار المؤسسي. الفرضيات الشرطية الرئيسية تتمحور حول المعلمات  $\beta_0$  و  $\beta_1$ . حيث يتم بناء أربع احتمالات:

- إذا كانت  $\beta_0 < 0$  و  $\beta_1 < 0$  ، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي و شرط المؤسسي يعزز هذا الأثر الإيجابي.
- إذا كانت  $\beta_0 < 0$  و  $\beta_1 > 0$  ، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي و شرط المؤسسات يؤثر سلبا على هذا الأثر الإيجابي (نوعية المؤسسات قلل هذا الأثر الإيجابي).
- إذا كان  $\beta_0 > 0$  و  $\beta_1 < 0$  ، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر سلبي على النمو الاقتصادي والظروف المؤسسية تخفف هذا الأثر السلبي.
- إذا كان  $\beta_0 > 0$  و  $\beta_1 > 0$  ، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي والظروف المؤسسات تعزز و تفاقم من هذا الأثر السلبي.

ح- نتائج الدراسة القياسية:  
-مصفوفة الارتباط الذاتي:

الجدول رقم (02): مصفوفة الارتباط الذاتي

	Rgdpp	Fdi	Trade	Credit	Inf	Govst	Law	Bure	Corr	Invpro
Rgdpp	1.000000									
Fdi	0.656807	1.00000000								
Trade	0.656101	0.844467	1.000000							
Credit	0.163885	-0.067866	-0.054021	1.000000						
Inf	-0.478680	0.481811	-0.595724	0.119955	1.000000					
Govst	-0.113684	0.229281	0.346096	-0.137445	-0.612000	1.000000				
Law	0.638383	0.429979	0.522067	-0.160473	-0.310082	0.146919	1.000000			
Bure	0.356439	0.304857	0.353913	0.662908	-0.584959	0.387190	-0.038851	1.000000		
Corr	-0.482231	-0.590672	-0.727610	0.420757	0.849800	-0.478402	-0.436650	-0.267450	1.000000	
Invpro	0.632745	0.575355	0.778674	-0.278615	-0.767605	0.310846	0.529331	0.210663	-0.878445	1.000000

## -دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

الجدول رقم (03): اختبار جذر الوحدة

السلاسل	ADF		PP	
	T-statistic	Prob	T-statistic	Prob
Rgdpp	-6.51	0.0000	-6.41	0.0000
Fdi	-5.06	0.0004	-5.06	0.0004
Trade	-4.90	0.0006	-4.92	0.0005
Credit	-4.59	0.0011	-4.46	0.0016
Inf	-5.28	0.0002	-5.38	0.0002
Govst	-3.67	0.010	-3.61	0.0120
Law	-3.35	0.020	-5.14	0.0003
Bure	-9.099	0.0000	-7.83	0.0000

Corr	-4.84	0.003	-5.04	0.0020
Invpro	-6.64	0.0000	-3.04	0.040

الجدول رقم (04): تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ظل شرط الإطار المؤسسي باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM)

Dependent variable : rgdpp						
Independent Variables	E (1)	E (2)	E (3)	E (4)	E (5)	E (6)
Fdi	29.03** (1.93)	-65.48 (-1.31)	127.88*** (5.44)	-210** (-2.67)	2370.1 (0.83)	67.08* (0.90)
Credit	1.16 (1.06)	0.48 (0.50)	0.57 (0.60)	095 (0.99)	1.78* (1.13)	1.14* (1.02)
Trade	1.30** (2.32)	1.30** (2.26)	1.29** (2.33)	1.71*** (2.96)	1.13** (1.98)	1.32** (2.21)
Inf	-1.25 (-1.11)	-0.90 (-0.8)	-0.97 (-0.89)	-1.97** (-1.80)	-1.31* (-1.17)	-1.28* (-1.08)
FDI*CORR		57.77** (2.30)				
FDI*GOVST			-11.13*** (-4.07)			
FDI*LAW				77.60*** (3.28)		
FDI*BURE					-118.4 (-0.83)	
FDI*INVPRO						-4.64 (-0.49)
No. of obs	28	28	28	28	28	28
R-squared	0.60	0.60	0.65	0.70	0.55	0.55

S.E.of regression	46.34	43.78	41.89	39.99	46.61	47.25
J-statistique	0.06	2.67	2.13	0.03	0.01	0.15
Prob(J-statistique)	0.80	0.10	0.14	0.85	0.91	0.69
Durbin-Watson stat	0.32	0.39	0.46	0.58	0.45	0.33
Arellano-Bond Test	0.97	1.0000	0.9986	0.5896	0.3087	0.6430

\*\*\* معنوية عند 1%، \*\* معنوية عند 5%، \* معنوية عند 10%. وتمثل القيم بين قوسين قيمة (T-

statistic)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EViews10.

### 5. تحليل النتائج:

من خلال النتائج اتضح أنه فيما يخص مواصفات وجودة النماذج المقدرية المختبرة باستخدام اختبار (Sragan) لقياس مدى ملائمة أدوات النمذج واختبار (Arellano and Bond, 1991) للارتباط التسلسلي بين الأخطاء من الدرجة الثانية، فقد تبين عدم رفض فرضية العدم  $H_0$  لهذه الاختبارات، مما يعني ملائمة أدوات النمذج وصلاحيته كل من المتغيرات المساعدة وعدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء، أي صلاحية شروط العزوم المستخدمة في التقدير.

- أفادت الدراسة عن وجود علاقة ايجابية ومعنوية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بـ 29.03 وحدة. وهذا راجع لزيادة الإنتاج وذلك بفعل التكنولوجيا المرافقة للاستثمار ما يؤدي بانتقال المعرفة والتقنيات الحديثة، وكذا تكوين رأس مال بشري الذي يساهم في زيادة الابتكار المحلي. جاءت هذه النتيجة موافقة لعدة دراسات منها، (Farole and Winkler, 2014)، (Brostien, 1980)، (Carcovic, 2005) (and Levine, 2005).

- ظهر الائتمان الخاص بعلاقة ايجابية، حيث أن الزيادة بنسبة واحدة في الائتمان الخاص يؤدي إلى الزيادة بـ 1.16 في النمو الاقتصادي. مما يفسر أن القطاع البنكي يلعب دور فعال في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير السيولة، هكذا يحتل النظام المصرفي مكانة بارزة من خلال دور الوساطة

المالية بين المتعاملين الاقتصاديين، جاءت هذه النتيجة موافقة لأدبيات (Schumpeter, 1912)، (Mckinon and Shaw, 1973)، (Holfmann, 2001).

- ظهر الانفتاح التجاري بعلاقة ايجابية ومعنوية، أي الزيادة في الانفتاح التجاري بوحدة واحدة سيؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي ب 1.30. يعني كلما كانت للدولة القدرة على التصدير أكثر من الاستيراد كلما كان للانفتاح أثر إيجابي على النمو الاقتصادي. حيث أصبح الانفتاح التجاري أمر حتمي يتوجب الاستفادة من ايجابياته.

- ظهر معدل التضخم بعلاقة سلبية وغير معنوية على النمو الاقتصادي، خصوصا أن ارتفاع في معدلات التضخم يخلق حالة من عدم التأكد حول الاستقرار المالي بصفة عامة. بالنسبة للجزائر تعتبر هذه النتيجة منطقية نوعا ما، كون معظم صادرات الجزائر متمركزة في قطاع المحروقات الذي يتحدد سعره في الأسواق الدولية وبالعملة الأجنبية (Wineer, 2005).

- فيما يخص المتغيرات النوعية المؤسسية، فقد ظهر كل من تفاعلات القانون والنظام، والفساد بالاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة معنوية بالنمو الاقتصادي (Masron and Abdullah, 2010). هذا ما يؤكد تأثير ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، لكن الشرط المؤسسي يؤثر سلبا ويقلل من هذا الأثر.

- بالنسبة لكل من الملف الاستثماري والنوعية البيروقراطية وملف الاستثمار، يؤثران سلبا على النمو الاقتصادي، وحد التفاعل بين هذه المتغيرات المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر يخفف من هذا الأثر السلبي.

## 6. خاتمة:

تناولت هذه الدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والنوعية المؤسسية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك خلال الفترة 1990-2017. باستعمال طريقة العزوم المعممة، كانت النتائج منطقية وتعكس الواقع في مجملها. كما هو معلوم طبيعة الاقتصاد الجزائري القائم بنسبة كبيرة في صادراته على المحروقات منذ الاستقلال، ليعمل بعدها على مجموعة من البرامج والإصلاحات لبعث النشاط الاقتصادي. و باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر المحفز الرئيسي للنمو الاقتصادي وأمام تحديات العولمة

وسياسات التحرير، سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تحسين الجودة المؤسسية التي تلعب كعامل جذب هذه الاستثمارات. على ضوء ما سبق أثبتت الدراسة القياسية مدى قصور وضعف المؤشرات المؤسسية في الجزائر خاصة المساءلة الديمقراطية والتنوعية البيروقراطية، والمخاطر المصاحبة للاستثمار، والاستقرار الحكومي، حيث أثرت هذه المتغيرات بشكل سلبي على النمو الاقتصادي. كما يعتبر الانفتاح التجاري معيارا أساسيا لزيادة التدفقات الخارجية. على الجزائر تعزيز الإصلاحات التي تمكن من إنشاء قاعدة مؤسسية جيدة، وكذلك السيطرة على الفساد، وكل هذا بالتوازي مع رفع قاعدة المهارات بشكل أكثر انفتاحا على بيئة التجارة الخارجية.

يستدعي هذا الأمر إلى التسلسل في تنفيذ السياسات الاقتصادية، مع إعطاء الأولوية لتحسين البيئة المؤسسية، قبل الانخراط في سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### 7. قائمة المراجع:

- Abdouli, Mohamed., Hammami Sami. (2015). The Impact of foreign direct investment inflows and environmental quality on economic growth: an empirical study for the MENA countries, *Journal of the Knowledge Economy*.
- AL-Shammari, Nayef., AL-Rashid, Huda. (2017). Foreign direct investment and economic growth in Arab region: The case of knowledge spillover effects, *International Journal of Economics and Finance*, Vol.09, No.01.
- Chali, Nondo., Mulugeta S.Kahsai., and Yohannes G.Hailu. (2016). Does institutional quality matter in foreign direct investment: Evidence from Sub-Saharan African countries, *African Journal Economic and Sustainable Development*, Vol.05, No.01.
- Cuervo-Cazurra, A. (2006). Who cares about corruption? *Journal of International Business Studies*.
- Daudi, M.Ong'ang'a., Perez O.Ayieko., Kennedy O.Nyabuto. (2016). Foreign direct investment economic growth in Kenya, *International Journal of development and Sustainability*, Vol.05, No.07.

- Girijasankar, Mallik., Mamta, Chowdhury, Does institutional quality Affect Foreign Direct Investment? A Panel Data Analysis, consult on October, 15, 2019. <http://www.springer.com/978-981-10-6273-5>.
- Gorg, H., and Greenaway, D. (2004). Much a do about Nothing ? Do Domestic Firms Really Benifit from Foreign Direct Investment? *World Bank Research Observer*.
- Index of economic freedom, 2018, consult on December, 10, 2019 <https://www.heritage.org/index/ranking>.
- Jude, Cristina., Levieuge, Gregory. (2013). Growth effect of foreign direct investment in developing economies: The role of institutional quality, *laboratoire d'economie d'orléans*.
- Peres, Mihaela., Ameer, Waqar., and Helian Xu. (2018). The impact of institutional quality on foreign direct investment inflows: evidence for developed and developing countries, *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, Vol.31, No.01.
- Thaalbi, Ines. (2013). Ddéterminants et impacts des IDE sur la croissance économique en Tunisie. Thèse de doctorat, Université de Strasbourg.
- Vijayaraghavan, Maya., William, A.Ward. (2001). Institutions and Economic Growth, *Centre for international trade*.
- Wilson, Ross. (2016). Does governace cause growth? Evidence from China, *World Development*.

نزاري، رفيق. (2008). *الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، والمغرب. رسالة ماجستير، جامعة باتنة.*

المعهد العربي للتخطيط. (2008). *مؤشرات قياس الفساد الاداري، الكويت.*

8.الهوامش:

<sup>1</sup> - Foreign Direct Investment

<sup>2</sup> - Gorg, H., and Greenaway, D. (2004). Much a do about Nothing? Do Domestic Firms Really Benifit from Foreign Direct Investment? *World Bank Research Observer*, pp. 71-97.

- <sup>3</sup>- Cuervo-Cazurra, A. (2006). Who cares about corruption? *Journal of International Business Studies*, pp. 807-822.
- <sup>4</sup>- Wilson, Ross. (2016). Does governance cause growth? Evidence from China, *World Development*.
- <sup>5</sup>- نزارى، رفيق. (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، والمغرب. رسالة ماجستير، جامعة باتنة، ص 81.
- <sup>6</sup>- Thaalbi, Ines. (2013). *Ddéterminants et impacts des IDE sur la croissance économique en Tunisie*. Thèse de doctorat, Université de Strasbourg, p 78.
- <sup>7</sup>- Vijayaraghavan, Maya., William, A.Ward. (2001). Institutions and Economic Growth, *Centre for international trade*.
- <sup>8</sup>- Jude, Cristina., Levieuge, Gregory. (2013). Growth effect of foreign direct investment in developing economies: The role of institutional quality, *laboratoire d'economie d'orléans*.
- <sup>9</sup>- Panal Smooth Transition.
- <sup>10</sup>- Chali, Nondo., Mulugeta S.Kahsai., and Yohannes G.Hailu. (2016). Does institutional quality matter in foreign direct investment: Evidence from Sub-Saharan African countries, *African Journal Economic and Sustainable Development*, Vol.05, No.01.
- <sup>11</sup>- Daudi, M.Ong'ang'a., Perez O.Ayieko., Kennedy O.Nyabuto. (2016). Foreign direct investment economic growth in Kenya, *International Journal of development and Sustainability*, Vol.05, No.07.
- <sup>12</sup>- Abdouli, Mohamed., Hammami Sami. (2015). The Impact of foreign direct investment inflows and environmental quality on economic growth: an empirical study for the MENA countries, *Journal of the Knowledge Economy*, pp. 01-25.
- <sup>13</sup> Middle east and north Africa
- <sup>14</sup>- AL-Shammari, Nayef., AL-Rashid, Huda. (2017). Foreign direct investment and economic growth in Arab region: The case of knowledge spillover effects, *International Journal of Economics and Finance*, Vol.09, No.01.
- <sup>15</sup>- Girijasankar, Mallik., Mamta, Chowdhury, *Does institutional quality Affect Foreign Direct Investment? A Panel Data Analysis*, consult on October, 15, 2018. <http://www.springer.com/978-981-10-6273-5>.
- <sup>16</sup>- Peres, Mihaela., Ameer, Waqar., and Helian Xu. (2018). The impact of institutional quality on foreign direct investment inflows: evidence for developed and developing countries, *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, Vol.31, No.01, pp. 626-644.
- <sup>17</sup>- المعهد العربي للتخطيط. (2008). مؤشرات قياس الفساد الاداري، الكويت.